مجلس النواب
فريق الأصالة و المعاصرة
الرقم :18399

الرباط في : 30/4/2020

إلى السيد وزير العدل
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

تفعيل رقمنة إجراءات طلبات الإذن بالزواج عبر الخط وإخراج مرسوم تعديل القانون المنظم لمهنة التوثيق العدلي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

قد لا نكون بحاجة إلى التذكير بالدور المحوري الذي كانت ولا تزال تضطلع به مؤسسة التوثيق العدلي ببلادنا؛ سواء على مستوى تهيء وتحضير وسائل الإثبات لحفظ الحقوق والأنساب والأعراض، أو على مستوى توثيق مختلف أنواع المعاملات والتصرفات، وبالتالي المساهمة الفعالة لهذه المؤسسة في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية والمجالية ببلادنا. إلا أن تفشي جائحة كورونا، قد سبب في شل حركية مكاتب التوثيق العدلي وبالتالي أقعدها عن الاستمرار في القيام بأداء وظائفها؛ وذلك نتيجة غياب مقتضيات قانونية تنظم العقد التوثيقي الإلكتروني، وكذا عدم تفعيل الآليات الإجرائية لتبادل المعطيات بشكل إلكتروني من طرف القطاعات المرتبطة بهذه المهنة (التوثيق العدلي)، باستثناء التسجيل الإلكتروني.

وبهدف مساعدة هؤلاء السادة العدول الموثقين للقيام بالأدوار والمهام المنوطة بهم على الوجه الأكمل؛ نسائلكم عن التدابير التي ستتخذونها لأجل تفعيل رقمنة إجراءات طلبات الإذن بالزواج عبر الخط بشكل عاجل، وكذا الإسراع بإخراج مرسوم تعديل القانون المنظم لمهنة التوثيق العدلي؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

غيات محمد